معهد الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية:

قد تكون الإمارات انسحبت من اليمن لكن تأثيرها لا يزال قويا

«الأمناء» غرفة الأخبار:

ذكر تقرير صادر عن معهد الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية أنه على الرغم من أن انسحاب الإمارات العربية المتحدة قد وفر استراتيجية خروج من المأزق في اليمن، فإن ذلك لا يوقف دور أبو ظبي في التحالف ولا يحد من التأثير الإماراتي على أرض الواقع.

وبحسب التقرير فإن أساس استراتيجية «السلام أولاً» الإماراتية هو التحول من المشاركة المباشرة إلى غير المباشرة في البلاد من خلال الاعتماد المتزايد على الوكلاء والشركاء المحليين.

وأشار التقرير إلى أن القيادة الاماراتية في بعض خطوط المواجهة الأمامية منذ تدخلها لم تقلل من السيطرة الحوثية الإقليمية وتحد من وجودها على البحر الأحمر وخليج عدن فحسب، ولكنها خففت أيضاً من تهديدات الأمن البحري.

كما أن تلك الجهود الاماراتية الكبيرة ادت إلى طرد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من مدينة المكلا الساحلية في عام 2016م باستخدام مزيج من التكتيكات السلمية والقسرية، كما دربت الوحدات المحلية، مثل قوات الحزام الأمني.

الإمارات قللت من سيطرة الحوثي الإقليمية وخففت من تهديدات الأمن البحري

جهود اماراتية كبيرة طردت تنظيم القاعدة من المكلا ٢٠١٦

وأكد التقرير على أن غياب فعالية الحكومة اليمنية، كما هو واضح في الحالة الأمنية المتقلبة في محافظات الجنوب (على الرغم من إبرام اتفاق الرياض)، يشير إلى أن البيئة لا تزال مواتية للقاعدة في جزيرة العرب.

وبحسب ما ورد في التقرير، فإن الامارات قد حاربت عدواً ثالثاً في اليمن، بالإضافة إلى الحوثي والقاعدة، وهو الاخوان المسلمين في اليمن.

وقد قامت الامارات بإعادة تقييم سياساتها في اليمن بعد تعيين الجنرال علي محسن كنائب للرئيس اليمني في 2016؛ حيث أن الامارات – بحسب التقرير– لم تتدخل في اليمن لتمكين جماعة الإخوان المسلمين والحزب الإسلامي المحلي (حزب الإصلاح)، كما أن ذلك ليس شيئاً يدفع الامارات للتضحية بمواردها بارتياح.

وأكد التقرير على إن انسحاب الإمارات العربية المتحدة له آثار كبيرة على مسارات الصراع وعملية السلام لعدة أسباب منها أن الانسحاب العسكري لدولة الإمارات العربية المتحدة سيزيد من عزلة المملكة العربية السعودية في اليمن، وبالتالي زيادة الضغط الخارجي على المملكة، كما أنه سيضعف التحالف الذي تقوده السعودية ليس فقط فيما يتعلق بالموارد والأسلحة والقوات المدربة تدريباً جيداً، لكنه أيضاً، كما لاحظ مايكل نايتس من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يضعف قدرته التشغيلية على شن عمليات عسكرية فعالة.

وهذا يترك – بحسب التقرير – المملكة العربية السعودية تمتلك خيارات أقل في اليمن وهي: مواصلة القتال لتغيير ميزان القوى على الرغم من الانقسامات الواضحة داخل التحالف فيما أصبح حرباً مطولة؛ أو تعزيز نظيرتها، الحكومة اليمنية، قبل التفاوض على السلام مع الحوثيين؛ أو دفع الحكومة إلى إبرام اتفاق هش مع المتمردين لتأمين تراجع لحفظ ماء الوجه.

كما رجّح التقرير أخيراً أن انسحاب الإمارات لن يقلل من نفوذها في اليمن في المستقبل المنظور، وستظل أبو ظبي مهمة لمسارات كل من الصراع وعملية السلام.

وبحسب التقرير فإن ما يمكن ان يحدث في اليمن لم يتضح بعد، لكن من المرجح أن تلعب دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً مهماً في كل ما تجلبه الأيام القادمة.

مصدر في وزارة الثروة السمكية لـ«الأمناء»:

كورونا الفساد يفتك بالوزارة بقيادة الوزير الإخواني

عدن «الأمناء» خاص:

أكد مصدر خاص في وزارة الثروة السمكية أن «الوزارة نظمت وعن طريق منسقيها ورش عمل متعددة في الإحصاء السمكي والرقابة والتفتيش البحري والسلامة البحرية وغيرها بطرق غير شرعية».

وقال المصدر لـ«الأمناء»، رفض الكشف عن نفسه: «في الوقت الذي تنظم مثل هذه الورش غير المبرمجة والمخططة مجرد إعلام كاذب والتي لم تضف جديدا للقطاع السمكي غير هدر المال العام لغرض في نفس يعقوب، ولأن بعضا من هؤلاء المتدربين غير موجودين في مراكز الإنزال ولم يتواجدوا أصلا هناك، وحضورهم كان شكليا فقط في الغرف المغلقة لأخذ العلاوة المحددة وبعد الورش كلٌ عاد إلى ما كان عليه، كما بدأتم تعودون».

وأضاف: «هل هذه الورش وبعد انعقادها غيّر شيئا في الوضع الإحصائي والرقابي في مواقع الإنزال والقطاع السمكي بشكل عام؟ طبعا لا، القطاع ينهار أمام مرأى ومسمع الجميع والوزير الإخواني (فهد سليم كفاين) مستمر في خططه وبرامجه العبثية وكأن الأمر متفق عليه.. إذن فما الهدف من ورش عبثية؟ طبعا هناك فائدة للمنظمين والقائمين على هذه الورش، ولو فرضنا أنه تم اعتماد مبلغ (100) ألف دولار للورشة، الجهة الممولة تستفيد للخدمات الإدارية عائد لها خاص مبلغ 40 ألف دولار، وباقي المبلغ يوزع للوسطاء والمدربين والمتدربين، إضافة إلى أن المدربين يعطون دروسا نظرية وهذه ليست محاضرات نظرية بينما المطلوب التدريب على الميدان في كيفية جمع البيانات وتدوينها وطرق معالجتها لما يخدم أعمال التنمية للقطاع السمكي وهذا الجانب مفقود في تلك الورش».

وتابع: «جانب آخر، بالنسبة للمتدربين بعضهم يمكن لا يعرف مراكز الإنزال ما هو شكلها وطبيعة العمل فيها، وكان الهدف في مثل هذه الورش في هذا الظرف بالذات هو إنفاق المال والذي يعتبر للمنظم أول عائد مالي لها وثاني إنجاز لإنفاق المال والذي محسوب قرض أو مساعدة أو هبة على وزارة الثروة السمكية بينما القطاع السمكي لم يضف أي إضافة لما يخدم تنظيمه وتحسين أدائه.. والسؤال: هل القطاع بحاجة إلى مثل هذه الورش المتكررة والمعادة وبنفس العناوين وفي هذا الوقت بالذات؟».

واستطرد: «أكيد هناك طابور خامس من الفسدة مستفيدون من هذه الورش العبثية والتي لا تسمن ولا تغني للقطاع السمكي شيئا.. نعم فهي تسمن وتغني لهؤلاء الذين يسمون أنفسهم مشرفين أو منسقين فهم يمكثون أيامهم الحلوة في الفنادق الفاخرة والذي يدفع هيئات المصايد السمكية من مخصصاتها، إضافة إلى مخصصات أخرى تصرف من هنا وهناك».

وأكمل: «الفساد المالي والإداري والتنظيمي واضح في هذه الورش العبثية مما زاد سوءًا في إدارة القطاع السمكي والذي أصبح اليوم في الحضيض، في الوقت الذي تنظم جهات مانحة جادة في دعم القطاع السمكي ورش علمية متميزة يمكن أن تساهم في تنظيم وإدارة القطاع السمكي ترفض الوزارة حضورها والمشاركة فيها، وصدق المثل (نصطاد الشعرة ونترك البعير)!».

واختتم بالقول: «عزاؤنا على هذا القطاع الذي أصبح مصابا بمرض كورونا الفساد المزمن!».